

الفصل العاشر

نظرية الاقواس الذهبية

لمنع الصراعات

فى كل مرة أسافر إلى الخارج أحتاج إلى أن أستمتع بوجبة البيرجر والبطاطس المقلية من ماكدونالدز. ويخيل إلىّ أننى أكلت شطائر البيرجر والبطاطس المقلية من ماكدونالدز فى الكثير من دول العالم أكثر من الآخرين، وأستطيع أن أشهد أن مذاقها جميعاً متشابه حقيقة. غير أننى وأنا أجوب أركان الأرض الأربعة حول العالم فى السنوات الأخيرة بدأت ألحظ شيئاً محيراً. ولا أدرى متى وائتنى هذه الفكرة. كان الأمر أشبه بضربة صاعقة من السماء انطلقت من مكان ما بين ماكدونالدز فى ميدان تيانانمين فى بيجنج (بكين)، وماكدونالدز بميدان التحرير بالقاهرة، وماكدونالدز بالقرب من ميدان زيون فى القدس. وتلك هى الفكرة:

لم يحدث أن خاضت دولتان يوجد بهما مطاعم ماكدونالدز حرباً فيما بينهما منذ أن افتتح ماكدونالدز فى كل منهما.

إننى لا أمزح. إنه شىء غريب فعلاً. انظر إلى الشرق الأوسط: فى إسرائيل الآن محلات ماكدونالدز كوشير، وفى السعودية محلات ماكدونالدز التى تغلق خمس مرات فى اليوم فى أوقات صلاة المسلمين، ومصر بها محلات ماكدونالدز كما

أصبحت لبنان والأردن من الدول التي توجد بها محلات ماكدونالدز. لم تحدث في أى من هذه الدول حرب منذ دخول الأقواس الذهبية (علامة ماكدونالدز) إليها. أين يوجد اليوم التهديد الكبير بالحرب في الشرق الأوسط؟ إسرائيل وسوريا، إسرائيل وإيران، إسرائيل والعراق. ما هي الدول الثلاث التي لا يوجد بها ماكدونالدز؟ سوريا وإيران والعراق. وماذا عن الهند وباكستان؟ إننى على ثقة من أنهما تستطيعان نفس بعضهما بعض الآن بعد امتلاكهما للأسلحة النووية، ولكن واحدة منهما فقط هي الهند، يوجد بها الخضروات المقلية. ففي الهند، حيث 40 فى المائة من سكانها نباتيون، يوجد أول مطاعم لماكدونالدز فى العالم بدون لحوم (ناجيتس من الخضروات!)، أما باكستان فهي منطقة خالية حتى الآن من الماكدونالدز - وهو أمر خطير.

لقد حيرتني نظرتي هذه إلى درجة أننى توجهت إلى مقر شركة ماكدونالدز فى أوكلارك، بولاية إلينوى، وقتلتها لهم. وشعروا هم أيضاً بالحيرة إلى درجة أنهم دعونى إلى اختبار مدى صحتها مع بعض المسؤولين التنفيذيين العالميين لديهم فى جامعة هامبورجر، وهى إدارة للبحث والتدريب الداخلى فى ماكدونالدز. عرض هؤلاء العاملون فى ماكدونالدز النموذج الذى توصلت إليه على جميع خبراءهم الدوليين وثبت أنهم، أيضاً، لم يجدوا استثناء لهذه النظرية. كنت أخشى أن تكون حرب فوكلاند هى هذا الاستثناء. ولكن الأرجنتين لم تدخلها مطاعم ماكدونالدز قبل عام 1986، أى بعد مرور أربع سنوات على حربها مع بريطانيا العظمى. (لا تدخل الحروب الأهلية والمناوشات الحدودية فى إطار هذه النظرية: فقد كانت محال ماكدونالدز فى موسكو والسلفادور ونيكاراجوا تقدم وجبات البيرجر للجانبين فى الحروب الأهلية فى هذه الدول).

أستطيع وأنا مسلح بهذه البيانات أن أقدم نظرية « الأقواس الذهبية لمنع نشوب الصراعات » - وتنص على أنه إذا وصلت دولة ما إلى مستوى التنمية الاقتصادية الذى يؤدي إلى وجود طبقة وسطى تكفى لنجاح شبكة من محال ماكدونالدز بها فإنها تصبح إحدى دول ماكدونالدز. والشعوب فى دول ماكدونالدز لم تعد تحب خوض الحروب، بل تفضل الانتظار فى طوابير البيرجرز.

عندما عرضت ذلك على جيمس كانتالوبو، وكان رئيساً لشركة ماكدونالدز الدولية فى ذلك الوقت، قال لى: « لا أظن أنه توجد دولة فى العالم لم تتلق منها دعوة للعمل فيها. عندى هنا طابور طويل دائم من السفراء والممثلين التجاريين الذين يصفون لنا الأحوال فى بلادهم والأسباب التى تجعل ماكدونالدز شيئاً طيباً بالنسبة لها ».

لا شك أن كل دولة تقريباً سوف يكون بها ماكدونالدز فى نهاية الأمر، ولا شك أنه ستنشب حرب بين دولتين منها فى نهاية الأمر. ولكن، إلى أن يحدث ذلك فإن نظرية الأقواس الذهبية تثير سؤالاً محيراً: إلى أى مدى تستطيع دولة ما تقييد قدرة قادتها على شن الحرب بالتحامها بالقطيع الإلكتروني لهذه الأيام وبارتدائها لقميص القيد الذهبى؟

لقد سأل آخرون هذا السؤال فى أثناء فترات أخرى طويلة من السلام والتجارة. فقد كتب الفيلسوف الفرنسى مونتيسكيو فى القرن الثامن عشر أن التجارة الدولية أنشأت جمهورية كبرى دولية، كانت توحد بين جميع التجار والأمم التى تتبادل التجارة عبر الحدود، وهو ما يؤدي دون شك إلى عالم أكثر سلاماً. كتب يقول فى كتابه **روح القوانين** إن «وجود حركة مرور متبادل بين دولتين تؤدي بهما إلى اعتماد الواحدة على الأخرى، لأنه إذا كانت إحدهما مهتمة بالشراء فالأخرى تكون مهتمة بالبيع، وهكذا يقوم الاتحاد بينهما على أساس احتياجاتهما المشتركة». وفى الفصل

المعنون بـ « كيف احترقت التجارة البربرية الأوروبية »، يدافع مونتيسكيو عن نظرية البيج ماك (الماكدونالدز الكبير) الخاصة به، فيقول: « من حسن حظ الإنسانية أنها فى وضع يجعلها رغم ما تمليه عليها عاطفتها بأن تكون شريرة؛ فإن مصلحتها تملى عليها، مع ذلك، أن تكون رحيمة وفاضلة ».

فى حقبة العولمة لما قبل الحرب العالمية الأولى، لاحظ الكاتب البريطانى نورمان أنجل، فى كتابه الذى أصدره عام 1910، بعنوان **الوهم الكبير**، أن القوى الصناعية الغربية الكبرى، أمريكا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، قد فقدت شهيتها فى إشعال الحرب: « كيف يمكن للحياة الحديثة، بما فيها من معدل طاغ من الأنشطة الصناعية ومعدل لا حدود له من آلة الحرب أن تحافظ على الغرائز المرتبطة بالحرب فى مواجهة الغرائز الأخرى التى تكونت بفعل السلام؟ » لقد رأى أنجل أنه فى ظل وجود كل هذه التجارة الحرة والاتصالات التجارية التى تربط بين القوى الأوروبية الكبرى فى ذلك الوقت، يكون خوضها الحرب ضرباً من الجنون؛ لأنها سوف تقضى على المنتصر والمهزوم على السواء.

لقد كان مونتيسكيو وأنجل على صواب بالفعل: ذلك أن التكامل الاقتصادى يجعل الحرب أكثر تكلفة على المنتصر والمغلوب على السواء، وأن الدولة التى تختار أن تتجاهل هذه الحقيقة مقضى عليها دون شك. ولكن الأمل الذى راودهما بأن تقضى هذه الحقيقة بصورة ما على الجغرافية السياسية كان خطأ. قد يقول المرء أن مونتيسكيو وأنجل نسيا تعاليم المؤرخ الإغريقى ثيوسيديدس. لقد كتب ثيوسيديدس فى تاريخه للحرب البليبونيزية أن الأمم تذهب إلى الحرب لسبب من ثلاثة أسباب - « الشرف والخوف والمصلحة » - وعلى الرغم من أن العولمة تزيد من تكلفة الذهاب إلى الحرب لأسباب الشرف أو الخوف أو المصلحة فإنها لا تجعل، ولا تستطيع أن تجعل، هذه الغرائز شيئاً عفا عليه الزمن - ما دام العالم قد خلق من بشر وليس من آلات. وسوف

يستمر الصراع على القوة، والسعى إلى تحقيق المصالح المادية والاستراتيجية، وذلك الارتباط العاطفى الدائم أبداً بين الإنسان وشجرة زيتونه حتى فى عالم شذرات الكمبيوتر الدقيقة، وتليفونات الأقمار الصناعية والإنترنت. فالعولمة لا تضع نهاية للجغرافية السياسية. وسوف أكرر ذلك لجميع الواقعيين الذين يقرأون هذا الكتاب : **العولمة لا تضع نهاية للجغرافية السياسية.**

إن ما أود استخلاصه ببساطة من نظرية الأقواس الذهبية لمنع نشوب الصراعات هو أن نظام العولمة يرتفع إلى حد كبير بالتكلفة التى تتحملها الدول التى تستخدم الحرب فى السعى إلى الدفاع عن الشرف أو كرد فعل للخوف أو لتحقيق مصالحها. أما الجديد اليوم، مقارنة بالأيام التى كان يكتب فيها مونتيسكيو بل وآنجل ، فهو الاختلاف فى الدرجة. إن نسخة اليوم من العولمة - بما فيها من تكامل اقتصادى، وتكامل رقمى، واتصال بين الأفراد والأم لا يتوقف عن الاتساع، وانتشار للقيم الرأسمالية والشبكات التى تصل إلى أبعد ركن فى العالم واعتمادها المتزايد على قميص القيد الذهبى والقطيع الإلكتروني - تعمل من أجل شبكة أقوى من الضغوط على السلوك المتعلق بالسياسة الخارجية لتلك الأمم التى التحمت بالنظام. إنها تزيد من إغراءات عدم خوض الحروب وتزيد من تكلفة خوض الحروب على نحو يفوق أى حقبة سابقة فى التاريخ الحديث.

ولا يضمن ذلك أن لا تنشب حروب أخرى فى المستقبل. فسوف يظل هناك دائماً قادة وأمم، سيلجأون إلى خوض الحرب لأسباب جيدة وأسباب سيئة، وسوف تختار بعض الأمم، مثل كوريا الشمالية أو العراق أو إيران، أن تعيش خارج قيود هذا النظام. ومع ذلك تظل الفكرة الأساسية هى: إذا كانت الأمم التى عاشت فى ظل نظام العولمة السابق قد فكرت مرتين قبل أن تلجأ إلى حل المشكلات بطريق الحرب فإنها ستفكر ثلاث مرات فى ذلك فى هذه الحقبة من العولمة.

تستطيع حقيقة أن تلمس كل ما تريد أن تعرفه عن الاختلاف في طريقة تشكيل نظام الحرب الباردة للجغرافية السياسية وفي طريقة تشكيل نظام العولمة للسياسة الجغرافية بدراسة ألبانيا.

عندما انغمست ألبانيا في حرب أهلية في مطلع عام 1997، حدث أن كنت أشاهد قناة سى إن إن التلفزيونية الإخبارية حتى أظل متابعاً للأحداث. لم يكن لدى سى إن إن اتصال مباشر على الهواء من ألبانيا، ومن ثم ظلت تعرض خريطة للبحر الأدرياتي، قبالة ساحل ألبانيا. وكانت على هذه الخريطة بعض النماذج الصغيرة لسفن، تمثل كل منها السفن الحربية الأمريكية والأوروبية وغيرها من الدول التي سارعت لإجلاء مواطنيها من ألبانيا. كان أول ما خطر على بالي وأنا أنظر إلى هذه الخريطة أنه لو كان ذلك في حقبة الحرب الباردة فربما كانت هذه السفن سفناً حربية أمريكية وسوفيتية، تتنافس كل منهما لمعرفة من منها تستطيع ملء الفراغ في ألبانيا، ومن منهما تستطيع مساندة مواطنيها هناك بفاعلية أكبر، ومن منهما تستطيع جذب البيدق الألباني أسرع من الأخرى جانبها في لوحة شطرنج الحرب الباردة. وباختصار كانت الدولتان العظميان تتنافسان لمعرفة من منهما تصل إلى ألبانيا أسرع من الأخرى، وأبعد من الأخرى، وأعمق من الأخرى. ولكن ذلك لم يكن يحدث على شاشة سى إن إن في ذلك اليوم. كان ذلك هو نظام العولمة اليوم، وفي هذا النظام كانت القوى المختلفة تتنافس في الواقع لمعرفة من التي تستطيع إخراج مواطنيها من ألبانيا قبل الآخرين، والابتعاد بهم عنها أكثر من الآخرين، وبسرعة أكبر من الآخرين. والدولة التي تحقق ذلك السبق هي المنتصرة في ألبانيا والدولة الخاسرة هي القوة الخارجية التي اضطرت إلى تحمل مسؤولية إدارة ألبانيا - وتبين أنها إيطاليا.

ما مغزى ذلك؟ مغزاه أن نظام الحرب الباردة تميز بسمتين أساسيتين: لوحة الشطرنج ودفتر الشيكات. بمعنى أن نظام الحرب الباردة سيطرت عليه قوتان، الولايات

المتحدة والاتحاد السوفيتي. وكانتا مناهضتين في منافسة عالمية على التفوق الاستراتيجي والموارد والشرف، حيث كانت مكاسب كل طرف منهما خسائر للطرف الآخر وكان كل ركن من العالم له قيمته بالنسبة لهما، وله أهميته مثل أى ركن آخر من العالم. يقول مايكل مانديلباوم في هذا الصدد: «في نظام الحرب الباردة، كان العالم أشبه بلوحة شطرنج واحدة متكاملة. كل حركة قام بها السوفيت أثرت في كل منا وكل حركة قمنا بها أثرت في كل منهم. كنا نحن نلعب بالقطع البيضاء وهم يلعبون بالقطع السوداء. إذا تحركوا إلى مربع أبيض، تحركنا إلى مربع أسود. إذا حركوا بيادق سوداء إلى ألبانيا حركنا بيادق بيضاء. كل بيدق منها مهم لأنه يحمي الملك عندك. ومن ثم، إذا استولوا على بيدق أصبحوا أقرب كثيراً من الملك عندك وتكون بذلك قد اقتربت كثيراً من الهزيمة. وهذا هو السبب في أنه يتعين عليك حماية كل بيدق. وكان الدفاع عن البيادق وسيلة للدفاع عن الملك. ولهذا السبب انتهينا إلى التورط في أماكن ليست لها أهمية حقيقية، مثل فيتنام وأنجولا والسلفادور.

بعبارة أخرى، كان في نظام الحرب الباردة نوع من الحافز الضمني على تشجيع الصراعات الإقليمية وعلى تصعيدها لكي تصبح جزءاً لا يتجزأ من التنافس العالمي للقوى الكبرى ولكي تغطي بالاهتمام العالمي. ونظراً لأنه كان هناك تنافس عالمي على رقعة الشطرنج هذه، لم تكن أى من القوتين العظميين على استعداد للتسليم بخسارة مربع أسود أو أبيض في أى مكان في العالم، وذلك خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى خسائر أخرى تؤدي في النهاية إلى سيطرة الطرف الآخر على العالم. وأصبح هذا الخوف يعرف باسم «نظرية الدومينو» في مجال الجغرافية السياسية.

بالإضافة إلى رقعة الشطرنج كان هناك عنصر آخر يعرف به نظام الحرب الباردة وهو دفتر الشيكات. كما أشرنا من قبل، كان من السهل كثيراً على الدول النامية في نظام الحرب الباردة أن تجتنب الإخفاق اقتصادياً رغم ضعف نظام تشغيلها وبرمجياتها.

وكان بوسع بعض الدول النامية أن يظل أداؤها دون المستوى لفترة طويلة، لأنها كانت تستطيع امتصاص الأموال من القوتين العظميين المتنافستين بمجرد التعهد بالتحالف مع هذا الطرف أو ذاك فى الحرب الباردة. لقد كانت حكومة الولايات المتحدة والحكومة السوفيتية وبدرجة أقل الحكومة الصينية والاتحاد الأوروبى على استعداد للذهاب إلى دافعى الضرائب عندها، وأن تأخذ نقودهم ثم تكتب شيكات بمبالغ هائلة للأجانب لشراء النفوذ فى مربعات مختلفة فوق رقعة الشطرنج. كانت دبلوماسية دفتر الشيكات تلك تسمى «المعونة الخارجية». كانت أمريكا تجبر دافعى الضرائب عندها على دفع مرتبات للكونترا فى نيكاراغوا أو للمجاهدين فى أفغانستان، وفعل السوفيت هذا الشيء نفسه للساندنيسا فى نيكاراغوا وللقييت كونج فى فيتنام. أجبرت أمريكا دافعى الضرائب عندها على دعم الجيش الإسرائيلى، وأجبر الاتحاد السوفيتى دافعى الضرائب عنده على إعادة بناء سلاح الطيران السورى بعد أن أسقطت إسرائيل 97 مقاتلة نفثة سورية فى أول أيام الحرب اللبنانية عام 1982. كانت القوتان العظميان تشتريان الولاء ليس فقط بالمدافع ولكن أيضاً بالزبد. لقد فتحوا دفاتر شيكاتهم لدعم الطرق والسدود والقاعات الثقافية والواردات - أى شىء لجذب أى دولة من العالم الثالث إلى جانبها فى ذلك الصراع العالمى. كانت موسكو وواشنطن تحرران تلك الشيكات بدون أن يكون لها فى الواقع أى مطالب إزاء الطريقة التى تدير بها هذه الدول اقتصاداتها، فقد كانت موسكو وواشنطن على السواء تخشيان إذا أفرطتا فى الضغط على بيادقها إزاء قضايا متعلقة بالإصلاح الداخلى أن تعدو هاربة إلى الجانب الآخر. وهكذا حصلت أنظمة مرتشية ومتخلفة وفاسدة، مثل فرديناند ماركوس فى الفلبين أو أنستازيو سوموزا فى نيكاراغوا، على شيكاتهما من واشنطن، وحصلت أنظمة فى كوبا وأنجولا وفيتنام على شيكاتهما من موسكو على أساس مساندتها للنظام الاقتصادى سواء كان رأسمالياً أم شيوعياً - وليس على أساس من الكفاءة التى تدير بها هذه النظم .

كل ما فى الأمر أن القوتين العظميين لم تكونا تعبّان بمدى كفاءة خطوط الاتصال الاقتصادى لهذه الدول، لأنهما كانتا تريدان فى ذلك الوقت شراء ولائها، وليس شركات تليفوناتها. وحتى فى حالة اليابان سمحت الولايات المتحدة لطوكيو بفرض معدلات غير معقولة من قوانين الحماية، لأنها كانت تريد مساندة اليابان لها فى الحرب الباردة ولم تسمح وزارتا الدفاع أو الخارجية الأمريكيتان قط لوزارة التجارة أو لمكتب التمثيل التجارى بالضغط بشدة على اليابان فيما يتعلق بالمسائل التجارية، خشية أن تفقدها فيما يتعلق بالمسائل الأمنية. ولكن بالتحديد لما كانت القوتان العظميان على استعداد لتحرير شيكات على بياض، فقد ظل الكثير من الصراعات الإقليمية كامن لوقت أطول مما يجب. ما الذى كان يجبر منظمة التحرير الفلسطينية على الاعتراف بإسرائيل فى الستينيات والسبعينيات، حين كان الاتحاد السوفيتى يقدم المنح الدراسية للشباب الفلسطينى والمدافع لرجال المقاومة الفلسطينية، بصرف النظر عما تفعله منظمة التحرير الفلسطينية؟

وهكذا لم يكن نظام الحرب الباردة هذا يقدم الحوافز لازدهار الصراعات الإقليمية وإضفاء العولة عليها فحسب، ولكنه كان أيضاً يقدم الموارد التى تعمل على ازدهار هذه الصراعات الإقليمية فتصبح عالمية - مع كل هذه الشيكات التى راح إيفان والعم سام يكتبانها بهذه الضراوة.

والآن، ادفع هذا العالم بعيداً.

ومرحبا بالعولة. فما أن أصبحت العولة النظام العالمى المسيطر مع نهاية الحرب الباردة حتى وضعت إطاراً مختلفاً حول الجغرافية السياسية. ولئن كان نظام العولة لم يقض على الجغرافية السياسية، إلا أن الاعتقاد بأنه لا يؤثر فيها من بعض النواحي الجذرية يعتبر تفكيراً سطحياً وغيبياً.

بدايةً، لم يعد فى حقبة العولة لوحة للخطر، ينقسم عليها العالم إلى مربعات بيضاء وسوداء. فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتى لم يعد هناك الأسود، ومن ثم لم يعد هناك الأبيض. لم يعد هناك «رجالهم»، ومن ثم لم يعد هناك «رجالنا». ولذلك انتهى الحافز الكامن ضمناً فى نظام الحرب الباردة لتصعيد أى صراع إقليمى ليصبح صراعاً عالمياً. وانتهت أيضاً الموارد. فى حقبة العولة، أصبح هناك طرف جديد يمسك بيده دفتر الشيكات. لقد أصبح القطيع الإلكتروني الآن هو الكيان الوحيد الذى يمتلك الأموال ينثرها هنا وهناك. لم يعد للاتحاد السوفيتى وجود حتى يستطيع تحرير الشيكات بمبالغ ضخمة، والولايات المتحدة ارتدت قميص القيد الذهبى ولن تحرر شيكات للمعونات الخارجية بمبالغ ضخمة بعد الآن.

المكان الوحيد الذى تستطيع دولة ما الذهاب إليه للحصول على شيكات بمبالغ ضخمة هو القطيع الإلكتروني، والقطيع الإلكتروني لا يلعب الشرط. إنه يلعب لعبة المونوبولى. فالمكان الذى ستبنى فيه شركة إنتل أو سيسكو أو مايكروسوفت مصنعها الجديد، أو المكان الذى سوف يستثمر فيه صندوق فيديليتي العالمى المشترك أمواله، هو الذى سيحدد من سيحصل على التمويل ومن الذى لن يحصل عليه. كما أن ثيران القطيع الإلكتروني لا تحرر شيكات على بياض من أجل اكتساب حب دولة ما أو ولائها، إنها تحرر شيكات استثمارية من أجل الحصول على أرباح. ولم تعد أسواق السوبر ماركت أو القطيع الإلكتروني يعبأ فى الواقع بلون بلادك من الخارج. وكل ما يهتم به هو مدى اتصال دولتك من الداخل، وما هو مستوى نظام التشغيل والبرمجيات التى تستطيع إدارتها، وهل تستطيع حكومتك حماية الملكية الخاصة.

وهكذا، فلن يرفض القطيع فقط تمويل أى حرب إقليمية لدولة ما أو إعادة بناء قواتها المسلحة بعد إحدى الحروب بدون مقابل – مثلما كانت تفعل القوتان العظميان لمجرد كسب ولائها – بل إنه فى الواقع سوف يعاقب أى دولة تشن حرباً على جيرانها؛

بأن يسحب المصدر الكبير الوحيد لنمو رأس المال فى العالم اليوم. وبما أن الأمر كذلك، فليس أمام الدول إلا أن تختار السلوك الذى يجذب إليها القطيع أو أن تختار تجاهل القطيع لها؛ وبذلك تعتمد على نفسها فى كسب قوتها بدونه.

من الواضح أن بعض الدول اختارت الحياة بدون القطيع حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها السياسية الخاصة، وسوف يكون هناك دائماً من يفعل ذلك. الرئيس العراقى صدام حسين قد يفضل تحقيق طموحات جنون العظمة لديه وأن يحرق وينهب جيرانه على أن يخضع نفسه لنظام القطيع، وأن يتمكن بنظام حكمه المستبد من فرض إرادته على شعبه. ويصدق ذلك على نظم الحكم فى كوريا الشمالية وأفغانستان والسودان وإيران. ولا تنطبق على هذه النظم نظرية الأقواس الذهبية لأنها اختارت ألا تلتحم مع القطيع وأسواق السوبر ماركت، وهى إما لديها ما يكفى من البترول أو من الأيديولوجيا بما يسمح لها أن تعيش بدون القطيع لفترة من الزمن. ولكن ذلك أصبح ينطبق على عدد أقل وأقل من الدول اليوم.

انظر إلى الصين. فى عام 1979، لم يكن فى الصين مطاعم ماكدونالدز. وكان دينج زياو بينج قد بدأ من توه فى فتح الصين على العالم. وعندما جاء دينج إلى أمريكا للاشتراك فى قمة مع الرئيس كارتر، أشار إشارة عابرة إلى أنه عندما يعود إلى بلاده سوف يغزو فيتنام، لأن الفيتناميين أصبحوا متعالين ومغرورين أكثر مما يجب. وحاول كارتر أن يثنيه عن عزمه، مستخدماً وجهة النظر القائلة بأن ذلك سيؤدى إلى الإساءة إلى صورة الصين (وليس إلى اقتصادها)، ولكن دينج لم يقتنع وغزا فيتنام.

والآن، لننتقل سريعاً إلى عام 1996. كان قد أصبح فى الصين 207 امتيازات لماكدونالدز. وكنت فى بيجنج (بكين) فى ذلك الوقت لمراقبة التوتر بين الصين وتايوان. وكنت فى مقابلة صحفية مع أحد كبار الاقتصاديين من الأكاديمية الصينية للعلوم قبل إجراء أول انتخابات ديمقراطية كاملة فى تايوان مباشرة، وكان الكثيرون

من المسؤولين فى بيجنج (بكين) يخشون أن تكون مقدمة لإعلان تايوان الاستقلال التام عن الصين. وكانت الصين تهدد بغزو تايوان إذا انفصلت تماماً عن الصين. وفيما نحن نمتص شرائط المكرونة فى أحد مطاعم السطح فى بكين ألقيت على ذلك الاقتصادى الصينى سؤالاً بسيطاً: هل تستطيع الصين تحمّل نتائج الهجوم على تايوان؟ رد علىّ بلا تردد، « كلا - إن ذلك قد يوقف الاستثمارات فى الصين، ويوقف النمو، ويوقف آخر فرصة لنا للحاق ببقية العالم ».

وشعر ذلك الاقتصادى، مثل جميع من تحدثت إليهم فى الحكومة الصينية فى ذلك الوقت، أن الصين قد تجد التسويغ الكامل لأى هجوم لتحطيم تايوان لكى يمنعها تماماً من إعلان استقلالها. غير أنه على عكس الآخرين، كان على استعداد للتعبير عما يعرفه كبار الزعماء الصينيين جميعاً ولكنهم لا يفصحون عنه جهراً - إن الصين لا تستطيع الهجوم على تايوان بدون أن يتعرض اقتصادها ذاته للدمار.

فى حقبة العولة تعلم الصين وتايوان تمام العلم أن تدمير الاقتصاد فيهما سيكون متبادلاً، فمن منظور بيجنج (بكين)، لم تعد الصين تلك الدولة التى تعيش فى عزلة، ولم يعد اقتصادها قائماً على الفلاحين كما كان الحال فى عهد ماو ومطلع عهد دينج. لقد أصبحت الآن متصلة إلى حد ما بالقطاع الإلكتروني وأصبحت الأيديولوجية الوحيدة التى تعتنقها القيادة الصينية الآن هى: « الشراء هو العظمة ». ولا يستطيع قادة الصين تحقيق هذه الأيديولوجية بدون ما يقرب من 40 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية التى تتدفق على الصين سنوياً - التى تستأثر بنسبة 20 فى المائة من إجمالى استثماراتها السنوية. وسوف يجف تدفق جزء كبير من هذه الأربعين مليار دولار فى اللحظة التى تهاجم فيها تايوان. فالكونجرس الأمريكى سوف يرد على ذلك بمنع كثير من الواردات الأمريكية من الصين - التى تستأثر بنسبة 40 فى المائة من

إجمالي الصادرات الصينية. ويوجد الآن نحو 40,600 منفذ للتصنيع والأعمال التجارية، مملوكة للتايوانيين في الصين ويعمل فيها ملايين الصينيين، سوف تتوقف دون شك عن العمل. وربما قدم وانج شوجينج مدير هيئة الاستثمار الأجنبي في شنغهاي أفضل تلخيص لضعف الموقف الصيني في أى حرب مع تايوان عندما أعلن في ذروة الأزمة الصينية التايوانية في عام 1996 أنه حتى إذا اضطرت الصين إلى الهجوم على تايوان «فلن يكون هناك تغيير كبير في موقفنا تجاه المستثمرين التايوانيين». يا للمفارقة التي ينطوي عليها هذا التصريح: حتى إذا غزوناكم فإننا بالتأكيد نأمل ألا يأخذ مستثمروكم هذا الغزو من منظور شخصي! (ليس من قبيل المصادفة أن الصين تسير وفق استراتيجية جديدة من «الحرب بلا دماء»، تشير إلى أشكال متعددة من الحرب الإلكترونية متقدمة التكنولوجيا التي تستهدف إصابة اقتصاد متقدم بالشلل المؤقت. ويبدو أن الهدف من ذلك هو الاستيلاء على بيضة تايوان الذهبية في يوم من الأيام بدون تحطيمها).

غير أن ذلك التدمير المتبادل المؤكد متبادل حقاً. إن قدرة تايوان على احتمال فقدان ثقة المستثمر الأجنبي أقل كثيراً من الصين، وهذا هو السبب في أن حزب المعارضة الرئيسي في تايوان، قد تراجع مؤخراً عن التزامه باستقلال تايوان. فمن الممكن أن يقوض صليل السيوف الصينية البسيط الاقتصاد التايواني. ففي يولييه عام 1995، عندما أطلقت الصين أول أربعة صواريخ من طراز M-9 في شرق بحر الصين إلى الشمال من تايوان للتعبير عن استيائها من زيارة الرئيس التايواني لي تينج - هوى لجامعة كورنيل الأمريكية، فقدت بورصة تايوان 33 في المائة من قيمة الأسهم لديها وبدأت احتياطات تايوان من النقد الأجنبي في الفرار منها بمعدل نحو 500 مليون دولار يومياً.

ليس لدى أدنى شك فى أنه إذا تجاوزت تايوان الحدود فى سعيها نحو وضع أكثر استقلالاً على المسرح العالمى ، فقد تستخدم الصين القوة العسكرية لوقف تايبيه - مهما كانت العواقب الاقتصادية. فلن يستطيع أى قائد صينى الاستمرار فى موقعه إذا سمح لتايوان بالاستقلال. هنا ستعرض شرعية الزعامة الصينية للخطر. ولكن أيضاً لن يكتب البقاء لأى زعامة صينية اليوم بدون الاستثمارات والتجارة الخارجية. بل إن شرعيتها تعتمد أكثر على ذلك الآن. وهكذا فإن على القيادة فى الصين أن تقيم حساباتها على نحو شديد الاختلاف عن حساباتها فى الماضى ، بعد أن أصبحت الصين الآن ملتزمة إلى حد ما مع القطيع الإلكتروني .

فى النهاية، جاء حل أزمة عام 1996 بين الصين وتايوان بعمل مشترك من جانب القوة العظمى وأسواق السوبر ماركت، إذ أرسلت الولايات المتحدة مجموعة من حاملات الطائرات إلى قبالة سواحل تايوان وأرسلت أسواق السوبر ماركت رسالتها عن طريق الانحدار الشديد فى أسعار بورصتى تايوان وهونج كونج. كان الأمران ضروريين، وكان لهما تأثير فى ردع الصين عن تنفيذ أى تهديدات لها - غير أن الاعتراف بالفضل فى ذلك كان للقوة العظمى وحدها

لا تحدث الحروب الكبرى إلا عندما ترغب القوى الكبرى فى القتال، وقد أصبحت أول غريزة للقوى الكبرى فى نظام العولة اليوم هى ألا تلقى بنفسها فى أتون الحرب. بل أصبحت القوى الكبرى اليوم تفضل ألا تستدرج فى الصراعات الإقليمية مثل البوسنة أو رواندا أو ليبيريا أو الجزائر أو كوسوفو، وتحاول بدلاً من ذلك بناء ستار حديدى حول هذه الصراعات الأهلية والالتفات حولها كما لو كانوا جيراناً سيئين. وهذا هو السبب فى أن الكثير من الصراعات العسكرية الإقليمية اليوم أميل إلى الاحتواء منها إلى أن تتحول أتوماتيكياً إلى صراعات عالمية مثلما كان يحدث فى الحرب الباردة. وربما كان ذلك من سوء الحظ، من حيث إنه يصبح من السهل

تجاهلها، ولكنها الحقيقة. فلو كانت الأزمات العسكرية الإقليمية هي ما نحتويه اليوم إلا أن ما يتجه إلى العولمة فهو الأزمات الاقتصادية الإقليمية - مثل المكسيك في منتصف التسعينيات، وجنوب شرقي آسيا في أواخر التسعينيات، وروسيا في نهاية التسعينيات. إنها تلك الأزمات الاقتصادية الإقليمية، وإمكانية انتشارها للأسواق الأخرى، التي هزت نظام العولمة في سنواته المبكرة. وأصبحت نظرية الدومينو التي كانت تنتمي في وقت من الأوقات إلى عالم السياسة تنتمي الآن إلى عالم المال.

تؤكد نظرية الأقواس الذهبية على أهمية طريقة واحدة تؤثر بها العولمة في الجغرافية السياسية - بأن ترفع كثيراً من تكلفة الحرب بسبب التكامل الاقتصادي. غير أن العولمة تؤثر بطرق أخرى عديدة في الجغرافية السياسية. فهي على سبيل المثال، تخلق مصادر جديدة للقوة، تتجاوز مقاييس القوة العسكرية التقليدية من الدبابات والطائرات والصواريخ؛ وتخلق نوعاً جديداً من الضغوط على الدول لتغيير طريقة تنظيمها لنفسها، ضغوط لا تأتي من الاجتياح العسكري الكلاسيكي من دولة لأراضي دولة أخرى، وإنما بالأحرى غزوات خفية من أسواق السوبر ماركت والأفراد الذين اكتسبوا قوة عظيمة.

وأفضل طريقة للتعرف على ذلك أن ننظر بامعان لمنطقة مثل الشرق الأوسط من حيث الأبعاد المتعددة للعولمة. وسوف تكتشف بعض الأشياء المثيرة للاهتمام.

في خريف عام 1997 كنت في زيارة لإسرائيل. وكانت عملية السلام تمر بمرحلة من الركود، غير أنني تصادف أن قرأت موضوعاً في الجزء الخاص بالأعمال في إحدى الصحف يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي في إسرائيل قوى كما كان دائماً. أصابني ذلك بالحيرة، ومن ثم توجهت إلى جيكوب فرينكل، محافظ البنك المركزي ووجهت إليه السؤال التالي: «كيف يتأتى أن تكون عملية السلام في هبوط والاستثمار الأجنبي في إسرائيل في صعود؟»

والإجابة التي توصلت إليها مع فرينكل هي أن إسرائيل تتحول الآن سريعاً عن سياستها الاقتصادية القديمة القائمة على البرتقال والماس والمنسوجات إلى اقتصاد التكنولوجيا المتقدمة التي جعلت من إسرائيل، إلى حد ما، أقل ضعفاً أمام الضغوط السياسية العربية، والمقاطعة والتذبذبات صعوداً وهبوطاً في عملية السلام، في حين تجعل إسرائيل أكثر ضعفاً أمام أى حرب تقليدية. وإليك السبب: كانت إسرائيل فيما مضى تزرع البرتقال، والمغرب تزرع البرتقال، وأسبانيا تزرع البرتقال. ومن ثم فإذا كانت دولة مثل اليابان أو فرنسا تشعر بالاستياء تجاه بعض السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية فإنها تستطيع ببساطة معاقبة إسرائيل بشراء البرتقال من أى دولة أخرى. ولكن ما هو الحال عندما تبتكر شركة إسرائيلية، هي شركة جاليليو تكنولوجي ليتمدد مفتاح إيثرنت Ethernet المكون من شذرة كمبيوتر واحدة تستخدم في كثير من نظم الاتصالات الخاصة ببيانات الشبكة الداخلية في الإنترنت؟ إنك لن تستطيع الحصول على ذلك من المغرب. وما هو الحال عندما تبدأ الشركات الإسرائيلية في السيطرة على قطاع التكنولوجيا المتقدمة الحاسم مثل أدوات التجفير المتصلة بالإنترنت والخاصة بتأمين المعلومات، التي بنيت استناداً إلى مجموعة القواعد الخوارزمية (نظام العد العشري) المعقدة التي طورت في معهد تكنيون والجيش الإسرائيلي؟ إنك لا تستطيع الحصول على تلك الأدوات من أسبانيا. وما يحدث نتيجة لذلك هو أن تأتي هذه الدول إلى إسرائيل لتخطب ودها أيا كان وضع العملية السلمية. إن كل شركة أمريكية للتكنولوجيا المتقدمة لديها فرع في إسرائيل - شركة إنتل مثلاً انتهت من فورها من إقامة مصنع هناك لشذرات الكمبيوتر قيمته 1.5 مليار دولار - أو تمتلك جزءاً من شركة كمبيوتر إسرائيلية. واليابان التي كانت دائماً تنفر من إسرائيل خوفاً من رد الفعل العربي، أصبحت الآن ثاني أكبر مستثمر في رأس المال المغامر في إسرائيل، بعد الولايات المتحدة. فاليابان ضعيفة في مجال تصميم البرمجيات وهي اليوم

تتخطف إنتاج شركات البرمجيات الإسرائيلية. وأرى فى ذلك بالذات شيئاً غريباً، لأننى عندما كنت مراسلاً لصحيفة *نيويورك تايمز* فى القدس فى منتصف الثمانينيات كانت السيارة اليابانية الوحيدة التى تستطيع شراءها فى إسرائيل هى السيارة دايهاتسو نصف النقل وسوبارو منخفضة المؤخرة، التى كانت تستطيع بيع سياراتها الجيدة حقيقة إلى العرب. انتهى كل ذلك. واليوم تستطيع شراء السيارة اليابانية الفاخرة ليكساس من إسرائيل، لأن إسرائيل من الناحية الاقتصادية أصبحت اليوم أكبر من المملكة العربية السعودية فى تصدير الطاقة. بمعنى أن تصدير إسرائيل للبرمجيات وشذرات الكمبيوتر وغيرها من ابتكارات التكنولوجيا المتقدمة يجعل منها دولة مصدرة لمصادر الطاقة لاقتصاد المعلومات فى أيامنا هذه، وكل الدول تريد هذه الطاقة، بصرف النظر عما تفعله إسرائيل فى الفلسطينيين، تماماً مثلما كانت تريد البترول فى السبعينيات، بصرف النظر عما يفعله العرب فى اليهود. إن ذلك له مغزاه الحقيقى فى الجغرافية السياسية. قال لى أحد الكتاب الاقتصاديين الإسرائيليين، «إذا كان عندك التكنولوجيا التى يريدونها الناس، فليس هناك من يعبأ بما إذا كنت تقهر الفلسطينيين أم لا». ألقى فقط نظرة على الأرقام. فى عام 1998، كان للصين 52 عالماً يجرىون بحوثاً فى معهد وايزمان المعروف، والهند أيضاً كان لها 52 عالماً هناك. أى أن دولتين لم يكن لهما أن تقتربا من إسرائيل فى السبعينيات أصبحتا الآن تتحرقان شوقاً لإرسال علمائهما إلى هناك.

وثمة سبب آخر فى أن إسرائيل أقل ضعفاً أمام الضغوط الخفيفة هو أن صادراتها من المعرفة فى مجال التكنولوجيا المتقدمة تميل إلى أن تكون خفيفة للغاية وليس من السهل إيقافها. بعضها يصدر عن طريق مودم. كما أن استثمار التكنولوجيا المتقدمة فى إسرائيل هو إلى حد بعيد استثمار فى البشر، وقوة العقل، وليس استثماراً فى المصانع التى يمكن تدميرها بسهولة. كذلك لا تذهب الصادرات الإسرائيلية من

التكنولوجيا المتقدمة إلى جيرانها الذين يوجد توتر في علاقاتها بهم، وإنما إلى أسواق بعيدة في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. الواقع أن معظم شركات التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل لا تباع شيئاً تقريباً في السوق الإسرائيلية أو السوق الشرق أوسطية، ومن ثم فهي غير ضعيفة أمام تقلبات السياسة في المنطقة. وليس من قبيل الصدفة أن فندق تل أبيب هيلتون هو الذى قرر في التسعينيات استخدام بار للسوشي وليس أى من المطاعم العربية. كذلك تجمع شركات التكنولوجيا المتقدمة الإسرائيلية معظم رأس مالها في وول ستريت أو في شركات رأس المال المغامر في وادى السيليكون، ولا تعتمد على بورصة تل أبيب. وآخر الاتجاهات السائدة الآن هي أن تشترك شركات التكنولوجيا المتقدمة الإسرائيلية في تحديد أماكن عملياتها مع فرع في وادى السيليكون وفرع في إسرائيل. انتبه، هناك شركة إسرائيلية تسيطر على نحو 50 في المائة من سوق تأمين الإنترنت ضد انتشار الحريق لحماية المعلومات ولهذه الشركة مكتب وفرع للبحوث في إسرائيل وتدفع بعض الضرائب هناك، ولكن لها في الوقت نفسه مكتباً في وادى السيليكون قريب من الأسواق. قالت لى إحدى معارفى من المحللين في وول ستريت تغطى بتحليلاتها صناعة التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل إنها تستغرق الآن في الذهاب إلى كاليفورنيا لتغطية الشركات الإسرائيلية وقتاً أطول مما تستغرقه في الذهاب إلى إسرائيل.

ورغم كل هذه الأسباب فإن إسرائيل أكثر ضعفاً بصورة أخرى. فلئن كانت إسرائيل تطور اقتصاد المعرفة فإن حركة العاملين في مجال المعرفة كبيرة وهم يحبون الحياة في أماكن لطيفة. وإذا قرر العاملون في مجال المعرفة البارزون في إسرائيل أن الأوضاع فيها وصلت إلى درجة لا تحتمل - بسبب الصراع الذى لا ينتهى أو النزاع الدينى - فإنهم سوف يرحلون، أو يخرجون بمزيد من عملياتهم بعيداً عن إسرائيل. ومثل هذا الوضع ما زال أمامه وقت طويل، غير أنه ليس بعيد الاحتمال. لقد ارتفع

مستوى المعيشة فى إسرائيل الآن إلى ما يقرب من مستوى المعيشة فى إنجلترا بعد أن وصل دخل الفرد فيها إلى 17 ألف دولار سنوياً. إن إسرائيل إحدى دول ماكدونالدز. ولو طلب أى رئيس لوزراء إسرائيل من الشباب الإسرائيلى الذهاب لإعادة احتلال أجزاء من الضفة الغربية أو غزة فى حرب اختيارية لا حرب للبقاء، فسوف يهرع كثيرون من الإسرائيليين العاملين فى مجال المعرفة إلى الخروج منها.

بلا شك، أنه إذا امتلك شخص ما ليس ملتحمًا بالقطيع، مثل صدام حسين أو بعض الإرهابيين، سلاحاً نووياً وألقاه فوق إسرائيل فلا يهم حينئذ إذا كان اقتصادها يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة أو المتخلفة. فما زالت القوة العسكرية لها أهميتها. ولكننى أعتقد أن الفجوة فى القوة غير العسكرية بين إسرائيل والعرب سوف تتسع أكثر وأكثر فى العقد القادم إذا تمكنت إسرائيل من تسوية الصراع الإسرائيلى الفلسطينى. ذلك إنه إذا كان كل ما بوسعك تقديمه للعالم هو اليد العاملة الرخيصة أو البترول، وهذا هو الحال تقريباً بالنسبة للدول العربية، فأنت مقيد بحجم قوة العمل لديك وبأسعار البترول. أما إذا كان لديك اقتصاد اختار الازدهار وأصبح قادراً على تجميع المعرفة ورأس المال والموارد من أنحاء العالم فلن تكون مقيداً بحجمك بعد الآن، وإسرائيل لم تعد بعد الآن مقيدة بحجمها. لقد كان هناك على مر التاريخ قوتان نهريتان فى الشرق الأوسط: مصر على ضفاف نهر النيل، والعراق على ضفاف نهري دجلة والفرات. وفى اعتقادى أنه سيكون هناك فى القرن الحادى والعشرين قوة نهريّة ثالثة هى إسرائيل على ضفاف نهر الأردن. ستكون إسرائيل هى قاطرة التكنولوجيا المتقدمة التى ستجذب معها الأردن والفلسطينيين. وقد ربطت بالفعل شركة سيمنز مصنعها بالقرب من حيفا، وهو مصنع سيمنز داتا كوميونيكيشن، وفريق من مهندسى النظم الفلسطينيين فى شركة سيمنز بمدينة رام الله بالضفة الغربية، بمقر شركة سيمنز فى ألمانيا. إنها مجرد بداية.

يفيدنا هذا المنظور العالمى فى توضيح موقف العرب المسلمين اليوم. فى نوفمبر عام 1997 ذهبت فى جولة لمنطقة الخليج. دعنى أقص عليك أربع قصص من هذه الجولة.

قصة رقم 1: فى أول توقف لى فى هذه الجولة فى الكويت وعندما كنت على وشك الذهاب إلى الفراش فى فندق شيراتون فى إحدى الليالى رن جرس التليفون. كانت المتحدثة سيدة كويتية شابة. قالت إنها تعمل فى وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، وإنها كانت كثيراً ما تترجم مقالاتى وتود إجراء لقاء صحفى معى. أدهشتنى تلك المكالمات - صحفية كويتية تتصل بمراسل صحفى غربى فى فندقه فى الساعة العاشرة مساءً. قلت لها إننى سوف أكون فى جولة فى حقول البترول فى اليوم التالى وإذا أرادت أن تصحبنى فى الطريق إليها فمرحباً بها، ولكن عليها مقابلتى فى بهو الفندق فى الساعة 7 صباحاً. وفى الساعة 7 صباحاً، كانت تقف هناك منتظرة. ووجهها مغطى بغلالة فى تحفظ. وثبت فيما بعد أنها امرأة شديدة الذكاء. سألتها ونحن فى الطريق إن كان لها أقرباء. قالت: «عندى أخ، تزوج مؤخراً من امرأة كويتية قابلها فى إحدى غرف الدردشة الكويتية على الإنترنت. أما ما لم تفصح عنه لى ولكنى اكتشفته فيما بعد، هو أن ذلك كان زواجاً مختلطاً. كانت إحدى الأسرتين تنتمى إلى المذهب السنى والأخرى تنتمى إلى المذهب الشيعى. ولكن الزوجين تقابلا عبر الإنترنت التى لا يؤخذ فيها بأى من العادات والقيود القديمة للمجتمع الكويتى، وعندما تقابلا وجهاً لوجه كان الحب من أول نظرة (أو من أول «بايت» كما قال أحدهم). وقد انزعج والدها الفتاة لدرجة كبيرة. ولكنها قالت لهما إنها سوف تتزوج، بموافقتهم أو بدونها، وأذعنا فى نهاية الأمر.

قالت الصحفية الكويتية الشابة، «كانت كعكة زفافهما على شكل جهاز كمبيوتر ولوحة المفاتيح الخاصة به» .

قصة رقم 2: أثناء وجودي في الكويت ذهبت لزيارة إبراهيم س. دبدوب كبير مديري العموم بالبنك الوطني الكويتي وواحد من أكثر المصرفيين في الخليج احتراماً. عندما دخلت عليه مكتبه في مدينة الكويت كان يبدو عليه التوتر بوضوح. سألته: ما الخطب؟ وضح لي دبدوب الأمر قائلاً: إن شركة الخطوط الجوية الكويتية الشركة الوطنية في البلاد كانت قد طرحت مؤخراً عطاء لتمويل شراء طائرتين جديدتين لها من طراز بوينج. وكان حصول البنك في الماضي على مثل هذه الصفقة أمراً مفروغاً منه. حسناً، مضى موضحاً، إنه يبدو أن البنك قد فقد الصفقة في هذه المرة لصالح شيء يسمى «ناشيونال بانك في ماريلاند» تقدم بعرض لتمويل الصفقة يزيد بربع نقطة فقط عن السعر الأساسي، وهو سعر منخفض إلى درجة غير معقولة. شرح لي ما تفعله بعض الدول التي تصدر منتجاتها بأقل من التكاليف الفعلية للتصنيع لمجرد السيطرة على السوق. «هذه مباراة غير نظيفة على الإطلاق. بنك إقليمي أمريكي كبير، وليس حتى أحد البنوك العالمية، وغير معروف لكثيرين من الناس دخل المباراة مع البنوك المحلية الكويتية وفاز بالصفقة».

قصة رقم 3: توجهت من الكويت إلى قطر لحضور مؤتمر. وأثناء حزم حقائبي في حجرتي بفندق شيراتون استعداداً للرحيل رن جرس التليفون. كانت المتحدثه صحفية قطرية تبلغ من العمر واحداً وعشرين عاماً. لقد قرأت كتابي وتود أن تلتقي بي. (إنني لا أختلق ذلك ولكن زوجتي لا تصدق كلمة منه!) قلت لها: إنني في طريقي إلى الذهاب إلى المطار، ولكننا نستطيع الحديث إذا وافقت على مرافقتي في السيارة إلى المطار. وافقت على العرض. كانت شابة جميلة، واضحة

الذكاء ، وتحدث الإنجليزية بطلاقة . الواقع أن لغتها الإنجليزية كانت جيدة إلى درجة أنني سألتها إن كانت قد كتبت من قبل موضوعات صحفية بالإنجليزية ، لأنها إذا كانت قد فعلت فإنها تستطيع العمل لصحيفة **نيويورك تايمز** أثناء مؤتمر القمة الاقتصادي القادم للشرق الأوسط . قالت : حسناً ، أقول لك الحقيقة ، إنني أكتب لموقع إخباري عن الخليج على الشبكة ، وذلك دون علم الحكومة .

يا له من شيء مدهش . تخيل مدى ما اكتسبته امرأة عربية شابة من قوة بأن تقدم للعالم أخباراً عن بلادها عبر الإنترنت ، وحكومة بلادها لا تعرف حتى بوجودها . إن ذلك لم يكن ليحدث قبل عشر سنوات فقط ، ناهيك عن مائة سنة . ولكننا الآن في المستقبل . فاليوم هناك عدد من أنجح البرامج التلفزيونية العربية ، وهناك أيضاً عدد من أكثر الصحف العربية انتشاراً تقوم شركات خاصة ببثها وطبعها في أوروبا ، ولا تخضع الآن لسيطرة أي حكومة محلية .

بيد أنه سوف يحدث غزو آخر صامت في الشرق الأوسط - هو غزو المعلومات ورأس المال الخاص عن طريق نظام العولمة الجديد . لقد ظل العالم العربي طوال سنوات محاطاً بالأسوار ضد ثورات المعلومات والأسواق المالية التي أعادت تشكيل آسيا وأجزاء أخرى من العالم . وقد أتاح البترول للعرب والإيرانيين الإفلات من كثير من الضغوط من أجل تخفيض حجم اقتصاداتها وتجديدها وخصخصتها . وسمح لها ببناء أسوار ضد هذه الضغوط ، والاحتفاظ بهذه الأسوار حتى بعد انهيار سور برلين . لقد انتهى كل ذلك . إن الطريقة التي سوف تستجيب بها المجتمعات العربية لهذا الغزو من رأس المال الخاص والمعلومات - سواء كان بالتكيف له أو تبنيه أو مقاومته أو رفضه - سوف

يكون لها الأثر الجغرافي السياسي لصدام حسين في تلك المنطقة . فإذا كنت لا ترى هذا الغزو الآخر، فإنك لا ترى الشرق الأوسط اليوم، وإذا أنت لم تأخذ هذا الغزو الآخر في الحسبان فلن تستطيع وضع الاستراتيجية السليمة عن الشرق الأوسط الآن . أقولها نصيحة لك، لن يكون هناك وقف لإطلاق النار مع هذا الغزو الصامت .

كنت ذات مرة أسير في أحد شوارع طهران ومعني مندوبة **نيويورك تايمز** هناك، سيدة إيرانية تبلغ من العمر واحداً وعشرين عاماً ذات ثقافة غربية . كنا نتحدث عن الأثر الذي كان يتركه البترول على السياسة في إيران وبصفة خاصة أنه ساعد آيات الله على الاستمرار في السلطة لمدة أطول مما يجب؛ لأن عائدات البترول كانت تعوض الأداء الاقتصادي الضعيف لإيران بصفة عامة في ظل نظام الحكم الإسلامي فلم يكن البترول مجرد باعث للحماس الديني وإنما كان السلاح الحقيقي الخفي في أيدي آيات الله . إذ إنه بدون شريان الحياة المالي الذي كان يوفره البترول لآيات الله لكان عليهم فتح إيران أكثر على العالم وارتداء قميص القيد الذهبي؛ وذلك لأن اقتصادها ببساطة لا يستطيع مسايرة النمو السكاني بدون استثمارات أجنبية هائلة . لقد قالت هذه السيدة الإيرانية أثناء حديثنا في هذا الموضوع شيئاً لن أنساه مطلقاً . قالت عن إيران: «لو لم يكن لدينا البترول لأصبحنا مثل اليابان تماماً» .

وعدتها شيئاً واحداً . سوف تنضب في يوم ما آبار البترول الإيرانية، أو يجد العالم مصدراً بديلاً للطاقة، وعندما يحدث ذلك سوف يضطر آيات الله حينئذ إلى ارتداء قميص القيد الذهبي وإلا فالإطاحة بحكمهم . قلت لها: «أبلغيني عندما

تبدأ ثروة إيران البترولية في التضاؤل ، وسوف أخبرك باليوم الذي سيظهر فيه آية الله جوروباتشوف على مسرح الأحداث هنا» .

ويظهر أيضاً رونالد ماكدونالدز .

أؤكد لكم أن الناس لا يرى كل منهم العالم بعد بهذا المنظور العولمي . كنت ذات مرة في زيارة للمغرب في عام 1996 أتناول طعام العشاء مع دبلوماسي أمريكي صديق لي ، كنت قد قابلته أول مرة في موسكو في الثمانينات . وكان يشرح لي كيف اختلفت وظيفته عن أيام الحرب الباردة ، وكيف أن القوى التي كانت تشكل الدولة التي يعمل بها ، والشؤون العالمية بوجه عام ، أصبحت الآن شديدة الغموض ، مقارنة بتصادم القوة الذي لا ينتهي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . اعترف لي قائلاً : «عندما بدأت العمل في إدارة الخدمة الأجنبية ، كانت عبارة عن مؤسسة تعرف فيها مكان قائمي المرمى . وتحصل على تدريبك اللغوي ، ثم تبدأ مشاركتك في المباراة فيرسلونك إلى سفارة في الخارج . كان الأمر أشبه بلاعب يخرج من الملعب ويحل محله لاعب آخر ، تعرف أنت كل فنون اللعبة وتعرف أسرارها وتعرف خط تسجيل الأهداف . أما الآن فإننا أصبحنا نحشد في عجالة ونقول كل للآخر : إننا ذاهبون فما هو نوع الكرة التي سنلعب بها بل ومن هم المشاهدون على أية حال؟ يجيء إليك سفير بلادك ويقول لك : ماذا ستفعل لي؟ وأنت لست واثقاً من شيء . وهكذا تبدأ في التساؤل بينك وبين نفسك ، لماذا أنا هنا؟ إن مجرد حقيقة أنه كان من الممكن لحكومة الولايات المتحدة أن توقف أعمالها (في عام 1996) ولم يكن ذلك ليؤثر في شيء كان بمثابة جرس الإنذار لكثيرين من الناس . . . وكلما استمر بقائي هنا زاد شعوري بأنني في ذلك

المشهد من رواية عناقيد الغضب عندما جاء مندوب البنك للاستيلاء على بيت القروي لصالح المستأجر ويهدد القروي بقتل مندوب البنك ، ولكن الأخير يقول له : «إن الخطأ ليس خطأه ، وإنه مجرد موظف في مؤسسة كبرى . يسأله القروي : إذن على من تقع مسؤولية كل هذا؟ من الذي سنصوب نحوه البندقية لنقتله؟ ويرد مندوب البنك قائلاً : لا أدري . ربما ليس هناك شخص محدد تستطيع أن تقتله» .

كثيراً ما يتردد على سمعك هذه الأيام ما كان يشكو منه صديقي هذا في دوائر العاملين في السياسة الخارجية . لماذا هو مرتبك إلى هذا الحد؟ لأن نظام الحرب الباردة كان عبارة عن عالم منقسم ، وكل فرد فيه كان يعرف كيف يقيس القوة ، وقيم التهديدات ووسائل الردع والاستمالة ، ويضع الاستراتيجيات على هذا الأساس . ورغم أنه كان هناك الكثير من الخلافات إزاء ما يجب أن تكون عليه هذه الاستراتيجية -الاحتواء المشدد أو الوفاق أو الرقابة على التسلح- فقد كان يبدو أن الجميع يشتركون في لغة ومنظور واحد إزاء عناصر هذه الاستراتيجية . كان هناك اتفاق على نطاق واسع بأن الحرب الباردة كانت نظاماً تقليدياً لتوازن القوى أحاط بالدول والجيش والأسلحة النووية . وكان عمل رجل الاستراتيجية يتمثل في خلط هذه الأجزاء وتركيبها في أشكال مختلفة من أجل إدارة هذا التقسيم للعالم أو تثبيتته أو القضاء عليه .

بيد أن الجغرافية السياسية لحقبة العولمة أكثر تعقيداً من ذلك ، فما زال عليك الاهتمام بالتهديدات القادمة من الدول الأمم المنشقة عليك مثل : العراق أو إيران أو كوريا الشمالية . ولكن عليك أيضاً الاهتمام بصورة أكبر بالتهديدات القادمة من

أولئك الذين ترتبط بهم - عبر الإنترنت ، وعن طريق الأسواق ، والأفراد الذين اكتسبوا قوة عظمى ولديهم القدرة على تهديدك في عقر دارك مباشرة . وليس من السهل دائماً رؤية هذه التهديدات ، ولا يسهل بناء وسائل الردع ، ولم تعد الموارد متوافرة بسهولة ، ومع ذلك فإن لديها قدرة هائلة على إشاعة عدم الاستقرار أو التأثير في سلوك الدول .

لقد اتسم تكيف مجتمع السياسة الخارجية مع هذا النظام بالبطء لأسباب متعددة . إذ يرجع ذلك من ناحية إلى أنه ما زال حديثاً جداً وتجاربنا معه ما زالت محدودة للغاية . ويرجع من ناحية أخرى إلى أن الناس الذين ظلوا طوال حياتهم خبراء في شيء واحد فقط - هو الحرب الباردة - لا يحبون أن يقال لهم إن خبرتهم هذه لن تذهب بهم بعيداً في تحليل الجغرافية السياسية لهذا النظام الجديد ، ومن ثم فإنهم يحاولون أن يصرفوا النظر عنه . وربما يرجع من جهة ثالثة إلى الطبيعة غير البطولية لكثير من قضايا السياسة الخارجية التي تبرز في ذلك النظام . إنها تفتقر إلى تلك الدراما والعاطفة التي ارتبطت ببناء الدولة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وحسمت الحدود التي يجب أن تتمتع بها كل دولة ومن يجب أن يعيش في داخل هذه الحدود . لقد أصبح عدد القضايا الكبرى المرتبطة بسياسات تحديد الهوية وتقرير المصير أقل وأقل هذه الأيام . ولا شك ، ما زال هناك دراما هائلة لحقوق الإنسان في الصين . وهناك سياسات تحديد الهوية في البوسنة ، ورواندا ، وكوسوفو ، وعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية ، ولكن عدد هذه القضايا التي كانت تسود حقبتني ما بعد الاستعمار والحرب الباردة تضاعل إلى حد بعيد . أما القضايا الكبرى في إطار نظام العولمة اليوم فإنها تميل إلى أن تكون متعلقة بعرقلة

العدالة - مثل من يحصل على ماذا في داخل تلك الحدود التي سيطرت عليها الدول الأمم .

(ربما يثبت أن حقبة العولمة هي عصر الحروب الأهلية، وليست الحروب بين الدول . وفي هذه الحروب الأهلية الجديدة، لن تكون خطوط المعركة بين الموالين للأمريكيين والموالين للسوفيت، أو حتى بين اليسار التقليدي واليمين التقليدي . كلا، سوف تكون هذه الحروب الأهلية بين الموالية لأنصار العولمة والمناهضين لها، بين أنصار العولمة في كل مجتمع والمحليين في كل مجتمع، بين أولئك الذين يستفيدون من التغيير من هذا النظام الجديد، وأولئك الذين يشعرون بأن هذا النظام أغفلهم . لو نظرت إلى إيران اليوم، والصين، وإندونيسيا، والبرازيل، والهند، وروسيا، فسوف ترى توترات هائلة بين أولئك الذين يمتلكون المهارات والقدرة والموارد والميل إلى الاستفادة من مزايا نظام العولمة وأولئك الذين لا يمتلكون ذلك . وهذا هو السبب في أنه عندما يسألني الناس عن الوظيفة التي أكسب بها عيشي، أجيبهم أحياناً: أنا كاتب عمود في الشؤون الخارجية بصحيفة نيويورك تايمز وأغطي الحروب بين المنتصرين والخاسرين داخل الدول . ذلك أنه يبدو أن هذه الحروب ونتائجها - سواء كانت في إندونيسيا أو روسيا أو البرازيل - هي التي تعيد تشكيل العلاقات الدولية هذه الأيام أكثر بكثير من الحروب بين الدول) .

وفي النهاية، لقد كانت عملية التكيف لرؤية النظام السائد اليوم بطيئة؛ لأن هناك إلى حد ما نوعاً من الحساسية داخل أجزاء من مؤسسة السياسة الخارجية تجاه إخضاع الأسواق والمال للتحليل . إذ يبدو الأمر وكأن الحديث عن المال والأسواق شيء غير مناسب أو غير رجولي عند تحليل الجغرافية السياسية . وفي

عام 1998 وجدت نفسي أكثر من مرة أدخل في مناقشات مع محللين جادين للسياسة الخارجية يشكون من أن العالم يمر بإحدى تلك المراحل المملة وغير المترابطة التي يستحيل فيها حقيقة التفكير الاستراتيجي الشامل . وكان ردي دائماً ما معناه : إنكم تتحدثون عن هذه اللحظة وكأنها نوع من الوقت الممل بالنسبة للاستراتيجيين . ولكن في الفترة ما بين منتصف شهر أغسطس واليوم تفكك تقريباً النظام الاقتصادي العالمي الذي نعرفه بأسره ، بدءاً بالعجز الروسي ، وذلك شيء من شأنه زعزعة استقرار أي قوة صغيرة كانت أم كبيرة في العالم وهناك قدر كبير من التفكير الاستراتيجي والتنسيق يجري حالياً لمنع ذلك من الحدوث . والاختلاف الوحيد هو أن هذا التفكير الاستراتيجي يكون لأناس لا يرتبطون عادة بالاستراتيجية المتعمقة . وأسماءهم هي : جرينسبان ، وروبين ، وسومرز . ولكن لا تعتقد أنه لمجرد أنهم هم الذين يفكرون فكراً استراتيجياً ، وليس وزير الخارجية أو وزير الدفاع ، فلا يتطلب الأمر منهم رؤية عالمية ولا إقامة صروح عالمية ستؤدي بالضرورة إلى تشكيل العلاقة بين الدول ، وتحقيق الاستقرار بينها كما نأمل ، وإن لم تكن تلك هي الاستراتيجية الشاملة فلست أدري ما ذا تكون إذن : وإذا لم تكن تلك سياسة خارجية فلست أدري ما ذا تكون إذن .

إن الطريق الوحيد لكي تكون مؤثراً ، سواء كنت صحفياً يحاول تفسير هذا العالم أو كنت من رجال الاستراتيجية وتحاول إعادة تشكيله ، هو أن تقترب منه من وجهة نظر رجل يناصر العولمة . ويعني ذلك دائماً التحرك جيئة وذهاباً ما بين المنظور الاقتصادي والأمن القومي والمنظور السياسي والثقافي والبيئي والتكنولوجي - محاولاً أن تعطي ثقلًا مختلفاً لكل منها في السياقات المختلفة .

ما زالت عناصر الشرف والخوف والمصلحة تستحث الدول الأمم حتى يومنا هذا، وفي سعي الدول وراء هذه الأشياء سوف ينحني بعضها أمام القيود والضغط والحوافز الجديدة لنظام العولمة، وسوف تختبر بعضها هذه القيود ثم تتراجع، وهناك دول أخرى لن تفعل سوى تجاهل هذه القيود والانطلاق من خلالها مباشرة. وليست تنبؤات إزاء النتيجة النهائية، وكل ما أتنبأ به هو أن التفاعل بين دوافع السياسة الخارجية للزمن القديم وهذا النظام الجديد المعقد هي التي ستمثل دراما العلاقات الدولية في عصر العولمة.

كتبت ذات مرة من أجل التأكيد على هذه النقطة عموداً حاولت فيه تخيل كيف تسير مناقشة يحاول فيها وزير الخارجية المذهب وارين كريستوفر شرح نظام العولمة وتأثيره على الجغرافية السياسية لزعيم مثل الرئيس السوري حافظ الأسد، وهو رجل من عصر الحرب الباردة وشجرة الزيتون، وقد أجريت على ذلك الحوار بعض التعديلات، وإليك ما أظن أنه قد يكون عليه الحوار اليوم:

وارين كريستوفر: حافظ - هل تسمح لي أن أناديك حافظ؟ حافظ، أنت رجل من الماضي. إنك ما زلت تعيش في الحرب الباردة. أعلم أنك لم تسافر خارج الشرق الأوسط إلا مرات قليلة، لذلك دعني أقص عليك قليلاً عن العالم الجديد. يا حافظ، لقد ظلت سوريا طوال سنوات تبحث هل تتيح لشعبها الحصول على آلات الفاكس. ثم مكثت تبحث طوال أربع سنوات هل تسمح لهم جميعاً باستخدام الإنترنت. هذا شيء مؤسف. وهذا هو السبب في أن دخل الفرد عندك لا يتعدى 1.200 دولار سنوياً.

وتستطيع بصعوبة تصنيع مصباح كهربائي. منذ عام 1994 بلغت صادرات

القطاع الخاص عندك بالكاد مليار دولار سنوياً. ولدينا عشرات الشركات التي لم نسمع حتى عنها تصل قيمة صادراتها إلى مليار دولار سنوياً. والآن يا حافظ، إن السبب الذي دعاني إلى أن أقول لك ذلك كله هو أنه في أثناء الحرب الباردة لم يكن من المهم إذا كانت سوريا تصنع شذرات الكمبيوتر أم شرائح البطاطس، سيارة ليكساس أم مصباحاً كهربائياً، لأنه كان بوسعك أن تحيا حياة طيبة باستنزاف المعونات من القوى الكبرى ومساعدة جيرانك، نعم أراك تبتسم يا حافظ. أنت تعلم أن ذلك صحيح، إنني أرفع قبعتي تحية لك، ولكن يا حافظ هذه الأيام ولت وانتهت، وإمداداتك أنت شخصياً من البترول آخذة في النفاذ، وسوف تلجأ إلى استيراده بالكامل في غضون عشر سنوات، كما أن لديك أعلى معدل مواليد في الشرق الأوسط. تلك إذن ليس بالصورة الجميلة، يا حافظ. والأسوأ من ذلك أنه أصبح هناك هندسة عالمية جديدة. لم يعد هناك قوتان عظميان لتشير إحداهما ضد الأخرى. والروس مهزومون تماماً ونحن ندير ميزانية متوازنة. لقد أصبح يوجد الآن، يا حافظ، الأسواق العظمى بدلاً من القوى العظمى. ودعني أقولها لك يا حافظ، إنك لن تستطيع إثارة بورصة طوكيو ضد بورصة فرانكفورت ضد بورصة سنغافورة ضد بورصة وول ستريت، لا، لا، لا يا حافظ. هم الذين سيتلاعبون بك. سوف يثيرون سوريا ضد المكسيك ضد البرازيل ضد تايلاند. وسوف يحصل من يقومون بالإصلاحات الضرورية على جائزتهم على صورة رأسمال استثماري من أسواق السوبر ماركت. أما من يمتنعون عن إجراء هذه الإصلاحات فسوف يتركون مشخين بالجراح على الطريق السريع للاستثمار العالمي. وأنت يا حافظ قدر أن تُقتل على الطريق.

على فكرة، يا حافظ، لقد لاحظت أنه قد حدثت مؤخراً مناقشات على الحدود بينك وبين تركيا، ولكنني لاحظت أيضاً أنك مستميت في اجتناب حرب حقيقية مع تركيا. وكلانا يعرف السبب، أليس كذلك يا حافظ؟ لأن الاتحاد السوفيتي لم يعد له وجود وأنت تعلم أن أى أسلحة ستفقدتها في الحرب مع تركيا أو مع إسرائيل أو مع أى دولة أخرى، هى أسلحة سوف تأتي بغيرها على حسابك أنت وحدك وسوف تدفعها نقداً. حافظ! أرني هذا المال الذى لديك! لم يعد هناك اتحاد سوفيتي لكى يعطيك أسلحة جديدة أو يقايض عليها معك مقابل النفاية التى تنتجها مصانعك المملوكة للدولة. ولم يعد هناك دول عربية منتجة للبترول لتشتري هذه الأسلحة لحسابك، لأنها أصبحت هى أيضاً مفلسة. وهكذا ترى أنك فى موقف حرج، يا حافظ. إننى أقول دائماً إنه ليس هناك ما يكبح جماح زعيم دولة نامية أفضل من أن يُقال له إن عليه أن يدفع نقداً ثمن أسلحته، ولا سيما فى هذا اليوم وهذا العصر، الذى يمكن أن تصل فيه تكلفة طائرة مقاتلة متقدمة واحدة إلى 50 مليون دولار. ماذا أقول لك، يا حافظ، سوف أترك لك تليفونى الخلوى المتصل بالقمر الصناعى. إنه أحدث إنتاج لشركة موتورولا، متصل بنظام قمرهم الصناعى إيريديوم Iridium الجديد. تستطيع الاتصال بى فى واشنطن فى ثوان. فأننا، يا حافظ، لا أعترم القيام بمزيد من الزيارات الآن. إن دروس التاريخ عن الصليبيين التى كنت تسمعها لى طوال تسع ساعات فى كل زيارة لك ليست استغلالاً جيداً لوقتي. لماذا لا تكتبها رقمياً وتضعها على قرص مدمج تسلمها فقط لكل وزير خارجية أمريكى يأتيك زائراً أو تضعها على موقع فى الشبكة حتى يستطيع العاملون عندي تفريغها. أنت تعلم، يا حافظ أن هناك أماكن أخرى مهمة على أن أزورها: المكسيك، تايلاند، الصين. قد يكون السؤال عمن سيحكم مرتفعات الجولان سؤالاً مهماً، ولكنه غير مهم على الإطلاق بالنسبة للمصالح الأمريكية اليوم. ولكن، اسمع. إننا ما زلنا نحب أن نسمع أخبارك. فإذا كنت على استعداد للعمل

معنا، فما عليك إلا أن تتصل بالرقم 001-202-647-4910 ثم تضغط على الزر أرسل SEND، ثم تسأل عن كريس. وإلا، فما عليك يا حافظ إلا أن تغرب عن وجهي».

واليك ما أعتقد أنه سيكون رد الأسد:

الأسد: «كريس - هل تسمح لي أن أناذك كريس؟ كريس آمل أن تكون مستريحاً في ذلك المقعد الوثير. لقد غطس فيه كثيرون من وزراء الخارجية الأمريكيين قبلك. كان كيسنجر يحب أن يمتعنى بقصص عن مواعيده الغرامية مع جيل سانت جونز - ياله من زير نساء هنرى هذا. وكان بيكر أيضاً كثيراً ما يغلق مفكرته بعصبية ويقول لي إننى إذا لم أقبل بشروطه الأخيرة فسوف يرحل عن دمشق ولا يعود إليها مطلقاً. آه، ولكنهم يعودون دائماً. أليس كذلك يا كريس؟ وكذلك أنت. لقد أتيت إلى هنا حتى الآن اثنتين وعشرين مرة. ولم تذهب إلى المكسيك إلا مرة واحدة. إننى سعيد أن أراك تضع أولوياتك على نحو سليم. والآن، أنت تقول لي يا كريس الكثير عن العالم خارج سوريا. ولكن دعنى أنا أقل لك عن الجوار. ربما تكون السياسة والعاطفة قد استسلمت لسوق الأوراق المالية فى أمريكا، ولكن ذلك لم يحدث فى أزقة دمشق. هنا، ما زالت الروابط القبلية، وليست روابط الشركات، هى الحاكمة اليوم. هنا ما زالت القبضة الحديدية للقبيلة الحاكمة هى التى تسيطر على السياسة وليس اليد الخفية للسوق. إننا نعيش هنا فى عصر شجرة الزيتون يا كريس وليس فى عصر السيارة ليكساس. لقد جئت أنا من قبيلة أقلية فى سوريا، العلويين. وذلك يعنى أننى إذا أظهرت أى بادرة ضعف فإن الأغلبية الإسلامية هنا سوف تسلخنى حياً وتترك جسدى جريحاً على الطريق. إننى لا أتكلم هنا مجازاً. يا كريس. هل رأيت من قبل رجلاً يسلخ حياً؟ أننى أفكر فى ذلك كل صباح، يا كريس - وليس فى موقع الأمازون على الشبكة، إننى أعيش هنا فى غابة حقيقية، وليست نسخة تخيلية من فنون الكمبيوتر. وهذا هو السبب فى أننى قد أكون فقيراً، ولكننى لست ضعيفاً. إنهم يقدرّون الاستقرار

الذى توفره قبضتى الحديدية. إن لدينا هنا مثلاً عربياً يقول: 'مائة سنة طغيان أفضل من يوم واحد من الفوضى'. صحيح أنه لا يوجد لدينا ذلك الذى تطلقون عليه ماذا، ماكدونالدز. كما أن الدخل السنوى للفرد عندنا ليس مرتفعاً مثل إسرائيل. ولكن عملتنا ثابتة، ولا أحد يموت جوعاً أو ينام على الأرصفة، وما زالت الروابط الأسرية قوية ولم يطانا قطيعك الإلكتروني وهو يفر مذعوراً. إننا نعيش هنا يا كريس فى العالم البطيء وليس فى العالم السريع. إننى قادر على الصبر. فهل يبدو شعبى وقد نفذ صبره يا كريس؟ كلا بلا شك. لقد فزت فى الانتخابات الأخيرة بنسبة 99.7 فى المائة يا كريس. وجاءنى بعدها المساعدون وقالوا: سيدى الرئيس لقد فزت بنسبة 99.7 فى المائة. وهذا يعنى أن 0.3 فى المائة فقط من الشعب لم يصوتوا لصالحك. فماذا تريد بعد ذلك؟ وقلت أنا لهم «أسماءهم».

«ها، ها، ها!»

«كلا يا كريس. إننى أستطيع تحمل الصبر. سوف أحقق السلام مع اليهود بطريقة تجعل منى الزعيم العربى الوحيد الذى عرف كيف يحقق السلام مع الكرامة - الذى لم يتذلل مثلما فعل عرفات والسادات. لن أكون السادات الآخر. إننى أعتزم أن أكون أفضل من السادات. أعتزم أن أعطى للإسرائيليين أقل وأحصل على أكثر. فهذه هى الطريقة الوحيدة التى أستطيع أن أحمى بها نفسى من الأصوليين وخصومى فى الداخل وأحتفظ بوضع الزعامة العربية التى ستأتى لسوريا دائماً بأموال من جهة ما. وإذا كان ذلك يعنى أنه يتعين على استغلال جيرانى المقربين فى لبنان فى استنزاف دم الإسرائيليين، فليست هناك مشكلة. إنها جيرة سيئة يا كريس، والإسرائيليون قد أصبحوا واهنين. لقد أفرطوا فى أكل شطائر كوشير يبيع ماك من ماكدونالدز. إن كل هؤلاء الصبية الإسرائيليين الذين يأتون للقتال فى لبنان يحملون معهم تليفوناتهم الخلوية حتى يتسنى لهم الاتصال بأمهاتهم اليهوديات كل ليلة. يا لهم من صبية صغار طيبين. أظن أننا لم نلاحظ ذلك؟

«ولذلك فإذا كنت تود، يا كريس، التوصل إلى اتفاق بينى وبين اليهود حول مرتفعات الجولان، فعليك أن تدفع ثمنها بعملتى. إننى أبدأ لن أسقط فى جحرك. ولكننى أشعر بالقلق يا كريس. فمع كثرة ما شهدته من وزراء خارجية أمريكيين يجلسون على هذا الكرسي الوثير لم أشهد فقط نهاية الحرب الباردة، وإنما أيضاً نهاية أمريكا كقوة عظمى. فمن موقعى هذا أستطيع أن أرى أننا انتقلنا من عالم القوتين العظميين إلى عالم القوة العظمى الوحيدة إلى عالم بدون قوة عظمى على الإطلاق. إنك تأتى إلى هنا بجيوب خاوية وقبضة مطاطية، يا كريس. وقد يكون من الأفضل أن أذهب للتفاوض مع شركة ميريل لينش. فهم على الأقل ينفذون تهديداتهم. أنت أيضاً تجيء هنا ولست على استعداد لفرض أى قيود على الإسرائيليين، لأن إدارتك وصل بها الضعف إلى حد أنها تخشى إغضاب ولو حتى صوت انتخابى يهودى واحد. انظر إلى الإسرائيليين. إنهم ما زالوا ماضين فى بناء المستوطنات كالجنانين فى الضفة الغربية ولم تستطيعوا أن تنبؤوا بنت شفة. ولا حتى بنت شفة يا كريس. إن ما يتعلمه أى رئيس لسوريا هو كيف يشم رائحة الضعف، وأنا أشمها فى أنحاء أمريكا الآن.

«أعلم ما الذى يضايقنى حقيقة من الأمريكيين - إنكم تريدون تحقيق كل شئ بالطريقتين المتناقضتين. أنتم تريدون إلقاء المحاضرات على الجميع عن قيمكم، وعن الحرية والتحرر، ولكن عندما تقف هذه القيم فى طريق مصالحكم السياسية والاقتصادية فإنكم تنسونها تماماً. لذلك، وفر على محاضرات القيم يا كريس. أنت الشخص الذى يجب عليه أن يقرر، هل تريدون أن تكونوا قوة عظمى تمثل القيم العليا التى تؤمنون بها أو أنك تتجول مثل البائع الذى يمثل أسواق السوبر ماركت عندك. عليك أن تحزم أمرك. وحتى يحدث ذلك، اغرب عن وجهى. وبالمناسبة يا كريس، أعيد إليك تليفونك الخلوى. فلست بحاجة إلى الاتصال بأحد خارج سوريا.

«أوه، على فكرة، كن حذراً وأنت تضغط على الزر «إرسل SEND»، فلن تعرف ما الذى يمكن أن يحدث...».